دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	ندوة البحر الأحمر والأمن القومي العربي (عمان : 10 - 11 / 12 / 1996)
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	عيسى، مجدي محمد محمود
المجلد/العدد:	ع 91
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1997
الشهر:	سبتمبر - جمادى الأولى
الصفحات:	229 - 235
رقم MD:	54427
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التعاون الإقليمي ، البحر الأحمر ، العالم العربي ، الأمن القومي ، الحرب الباردة ، الاحتلال الإسرائيلي ، التعاون الاقتصادي ، التعاون العسكري ، السياسة الخارجية ، حرية الملاحة ، التحالفات العسكرية ، أثيوبيا ، إريتريا ، النزاع الدولي ، اليمن ، الموقع الجغرافي ، ترسيم الحدود ، الأحوال السياسية ، الخلافات العربية ، العلاقات الخارجية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/54427

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

ندوة : البحر الأحمر والأمن القومي العربي

(عمان : ١٠-١٩٩٦/١٢/١١)

مجدي محمد محمود عيسى

كاتـــب مصـــــري – الرياض

كانت عروبة البحر الأحمر دائماً هدفاً استراتيجياً للدول العربية المطلة عليه . وفي هذا الإطار كانت هناك تحركات سياسية عربية تهدف إلى تنسيق سياسات وأهداف الدول العربية لتحقيق استراتيجية عربية موحدة تجاه هذا المسطح المائي الهام ، إلا ان هذه التحركات لم تلق نجاحاً كاملاً لاعتبارات داخلية عربية ، ونتيجة للوجود السياسي والوجود البحري العسكري في البحر الأحمر ، وحيث أصبح البحر الأحمر ، من أخطر محاور الصراع الدولي في حقبة الحرب الباردة ؛ بل وملتقى أهم نقاط التحكم الاستراتيجي وتدفق القوى العسكرية بين المحيط الأطلنطي والبحر المتوسط والبحر الأسود من جانب ، والمحيط الهادي والمحيط الهندي من جانب آخر . وأصبحت نقاط التحكم الشمالية والجنوبية في مياه البحر الأحمر ، اضافة إلى الجزر الواقعة فيه ، تمثل مرابض للتنافس على المستويين الاقليمي والدولي ، ومحط أنظار المخططين السياسيين والعسكريين والاستراتيجيين ، وموضع اهتمام صانعي القرار السياسي ، ومتخذي القرار الاستراتيجي .

ورغم انتهاء الحرب الباردة ، مازالت الأطماع الدولية الاسرائيلية في هذا الممر الاستراتيجي قائمة في ذات الوقت الذي يفتقر فيه العرب للحد الأدنى من التنسيق فيما يخص الأمن في البحر الأحمر ، ناهيك عن أن تكون لهم استراتيجية موحدة تجاهه ، رغم انهم يسيطرون على أكثر من ٩٠٪ من سواحله . ولذا يصبح البحر الأحمر جبهة « تعرّض » للأمن القومي العربي ، وهذا ما تحقق في أواخر عام ١٩٩٥ باحتلال اريتريا جزيرة حنيش الكبرى اليمنية .

وقد شكل هذا الوضع حافزاً لمؤسستين بحثيتين هامتين في العالم العربي هما « مركز دراسات الشرق الأوسط » في عمّان و « مكتب الآفاق المتحدة للاستشارات العلمية والتقنية » بالرياض لتنظيم ندوة بفندق القدس الدولي بعمان بعنوان « البحر الأحمر والأمن القومي العربي » في الفترة من ١٠ إلى ١٩٩٦/١٢/١١ ، وذلك بهدف بحث المعضلة الأمنية في البحر الأحمر من كافة جوانبها ، العسكرية والسياسية والاقتصادية والبيئية ، وطرح مقترحات يمكن أن تكون أساساً لمشروع عربي قومي لتحقيق الأمن في البحر الأمر واستغلال ثرواته بما يعود بالنفع على جميع دول المنطقة ، ويخفف من حجم الوجود

الأجنبي في مياه هذا البحر وفي الدول المشاطئة له . وقد عبر عن هذه الأهداف الاستاذ / جواد الحمد مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في كلمة الافتتاح التي أكد فيها على عروبة البحر الأحمر شواطئ ومياهاً . ودعا إلى تشكيل لجنة تنسيق دائمة على مستوى الخبراء بين الدول العربية المشاطئة لتطوير المشروع العربي في البحر الأحمر ، كما دعا الدول العربية إلى سرعة العمل على اعادة تفعيل دور منطقة البحر الأحمر العربية في تطوير الدور العربي في النظام الدولي . وقد استمرت الندوة على مدى ست جلسات تناول الباحثون خلالها خمسة محاور رئيسية ، إذ شارك في هذه المحاور أحد عشر باحثاً من مختلف الدول العربية الخمس المشاطئة للبحر الأحمر وهي : مصر ، السودان ، السعودية ، الأردن ، اليمن .

عقدت الندوة بحضور لفيف من الأكاديميين والسياسيين والخبراء العرب والهيئات الدبلوماسية لهذه الدول في الأردن . وشارك في مناقشاتها وحضور الجلسات عدد من الرموز العلمية السياسية أمثال الأستاذ طاهر المصري رئيس الوزراء الأردني الأسبق ، والدكتور خير الدين حسيب مدير مركز دراسات الوحدة العربية ، والدكتور على عتيقة الأمين العام لمنتدى الفكر العربي ، والدكتور محمد مصالحة الأمين العام لمجلس النواب الأردني ، والدكتور محمد عدنان البخيت رئيس جامعة آل البيت ، والسفير أحمد بن حلي مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس الادارة العامة للشؤون العربية ، والدكتور محمد السيد سليم مدير مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة وأستاذ العلوم السياسية فيها ، واللواء محمد عبد القادر عمر رئيس أركان الجيش السوداني الأسبق ، اضافة إلى العديد من أقطاب العلم والفكر العربي .

وفيما يلي عرض لخلاصة الأبحاث والمداخلات والتعقيبات التي تمت ضمن المحاور الخمسة :

١- المحور الأول : مفهوم الأمن القومي العربي والأهمية الاستراتيجية التي يحتلها البحر الأحمر في هذا المفهوم :

ناقش المنتدون تطور أمن البحر الأحمر في الفكر الاستراتيجي العربي الرسمي وغير الرسمي . وخلصوا إلى أن الاهتمام بأمن البحر الأحمر قد بدأ في عام ١٩٧٣ عندما أقدمت مصر بالتنسيق مع اليمن الجنوبي على اغلاق مضيق باب المندب في وجه الملاحة الاسرائيلية . وان هذا الاهتمام صحبه توافق تام بين الدول العربية حول اعتبار اسرائيل أهم مصادر التهديد . وقد شمل هذا التوافق أدوات مقاومة التهديد الذي تشكله اسرائيل لأمن البحر الأحمر . بيد أن الاهتمام العربي بأمن البحر الأحمر شهد تراجعاً في أواخر عقد السبعينيات بسبب انطلاق عملية التسوية السياسية بين مصر واسرائيل ، والتي أدت إلى انقسام عربي حول مصادر تهديد أمن البحر وسبل مواجهتها ، وكذلك لأسباب تتعلق بتراجع التنافس الدولي في المنطقة جراء تآكل نفوذ الاتحاد السوفييتي فيها . ثم عاد الاهتمام العربي بأمن البحر الأحمر إلى الظهور مجدداً في التسعينيات لسببين رئيسيين هما :

١- عودة الاهتمام الدولي بشكل عام بالبحار كمناطق تعاون اقليمية (كالبحر الأسود وبحر قزوين والبحر المتوسط والمحيط الهندي) .

٢- ظهور نوع من الحرب الباردة في البحر الأحمر جراء تطور علاقات اريتريا باسرائيل ومواقفها من جزيرة حنيش الكبرى اليمنية عند المدخل الجنوبي للبحر ، وكذلك بسبب تسلم كتلة الليكود المتطرفة زمام السلطة في اسرائيل .

وذهب المنتدون إلى أن التعاطي مع قضية أمن البحر الأحمر يجب أن يتم بشكل يتناسب مع التحولات العالمية التي حدثت منذ أوائل التسعينيات وما تركته من آثار على مفهوم الأمن ووسائل تحقيقه ، حيث تزايد التركيز على الجانب الاجتماعي - الاقتصادي للأمن ، واتساع نطاق مفهوم الأمن الاقليمي ليشمل البعد المتعلق « بالأمن التعاوني » ، وهو مفهوم ينصرف إلى محاولة الأطراف تخطي المعضلة الأمنية التقليدية من خلال الانخراط في سلسلة من الترتيبات الأمنية المشتركة ، حيث يتم دعم أمن كل طرف من خلال الاستراتيجية الأمنية للأطراف الأخرى .

وأشار المجتمعون إلى ضرورة فهم التحولات الجديدة في المنطقة والعالم لتحديد الكيفية التي سيتأثر بها مفهوم الأمن القومي العربي ، مثل ظهور نظام أحادي القطب يدعم الدور الاسرائيلي في البحر الأحمر ، وظهور مشروعات التعاون الاقليمي في البحار والمحيطات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالبحر الأحمر ، واستقلال اريتريا وتوجهات حكومتها المساندة لاسرائيل .

وأوضح المنتدون انه برغم عمق التحولات المفهومية لمفهوم الأمن والتغيرات البنيوية لبيئة البحر الأحمر ، إلا أن مفهوم أمن البحر الأحمر لم يشهد تطوراً جذرياً نحو تحديد وتأصيل هذا المفهوم على غرار ما حدث بالنسبة لمفهوم أمن البحر المتوسط .

ودعا المنتدون إلى تعاون اقتصادي اقليمي بين دول البحر الأحمر مع التركيز على التعاون الاقتصادي والبيئي ، والمحافظة على الثروات البحرية وحسن استغلالها ، مشيرين إلى أن التعاون وفقاً لهذا الاتجاه يوفر قاعدة مؤسسة لتسوية الخلافات بين دول البحر . وفقاً للمنتدين ، فان التعاون العسكري مطلوب ايضاً ، ولكنه يأتي في المرتبة الثانية للتعاون الاقتصادي والبيئي . وذكر المجتمعون انه لا توجد استراتيجية عربية موحدة لا في البحر الأحمر ولا في مناطق أخرى محيطة بالوطن العربي .

واستعرض المنتدون السياسة الاسرائيلية للسيطرة على البحر الأحمر مؤكدين انها تستند إلى ثلاثة مرتكزات هي :

أ - العمل بشكل مباشر لتعزيز نفوذها وقوتها البحرية للحيلولة دون السيطرة العربية على منافذ البحر الأحمر .

ب- حث الولايات المتحدة على التدخل لحماية حرية الملاحة في البحر الأحمر .

ج- اقامة تحالفات مع الدول غير العربية مثل اثيوبيا واريتريا ، ودول افريقية أخرى لمحاصرة الدول العربية وتهديد أمنها القومي باستمرار .

وطالب المجتمعون بتعزيز الأمن العربي في حوض البحر الأحمر واستبعاد اسرائيل من أية ترتيبات أمنية تقام في هذا الممر المائي الحيوي ، وابعاد المنطقة عن الاستقطاب الدولي ، وانشاء مجلس للأمن القومي العربي .

٢- المحور الثاني : الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية للبحر الأحمر ومنافذه ، والصراعات التي تدور حوله :

تناول المنتدون المميزات الجيوبوليتيكية والاستراتيجية للبحر الأحمر . وهو ذو موقع جغرافي يتوسط بين جناحي العالم العربي ، ويتوسط البحار والمحيطات الشرقية والغربية ، ويقع بالقرب من أهم منابع النفط في العالم ، وهو أهم الشرايين البحرية في عالمنا المعاصر ، إذ تمثل حرية الملاحة فيه مصلحة دولية واقليمية كبرى . وفوق هذا ، فانه يزخر بالثروات الغذائية والمعدنية ومصادر الطاقة والصناعة والسياحة .

وأوضح المجتمعون ان البحر الأحمر يمثل اهمية كبرى للأمن القومي العربي ، لأن سبع دول عربية مشاطئة له ، منها ثلاث ليس لها منفذ بحري آخر . ومن ناحية أخرى ، فان منافذ البحر الأحمر الثلاثة (جوبال وتيران وباب المندب) بالاضافة إلى قناة السويس كلها تقع في مياه اقليمية عربية ، مما يتيح للأقطار العربية - في حال اتفاقها - أن تقيد حركة مرور السفن المعادية التي قد تشكل تهديداً للأمن القومي لدول المنطقة استناداً إلى القانون الدولي . وأشار المشاركون إلى ظاهرة تخلخل الكثافة السكانية ومراكز العمران على سواحل البحر الأحمر ، وافتقاره إلى الطرق العرضية الرئيسية التي تصل السواحل بالعمق . وذهب المنتدون إلى أن منطقة القرن الافريقي ومنطقة الخليج العربي تقعان ضمن نطاق البحر الأحمر الجيوسياسي ، لأن الأولى تتحكم بالمدخل الجنوبي للبحر ، أما الثانية فانها مصدر انتاج النفط الذي يتم نقله عبر البحر الأحمر إلى مستهلكيه في أوروبا والولايات المتحدة واليابان . كما أن البحر الأحمر يمثل عمقاً استراتيجياً لمنطقة الخليج .

واستعرض المجتمعون تطورات الأزمة بين اليمن واريتريا بشأن السيادة على جزر حنيش ، والتي تفاقمت حتى بلغت حد اقدام قوات اريترية تدعمها وحدات اسرائيلية على احتلال جزيرة حنيش الكبرى . وأوضح المنتدون أن هذه الواقعة قد زادت من أهمية أمن البحر اقليمياً وليس فقط دولياً . وتناول الحاضرون الجوانب

القانونية للأزمة والجهود الدبلوماسية التي بذلت لحلها . وتطرق المنتدون إلى دور اسرائيل في الاعتداء على جزيرة حنيش الكبرى ، مشيرين إلى أن الدولة العبرية زودت اريتريا بأسلحة استخدمت في احتلال الجزيرة شملت ست طائرات هليكوبتر ، ومنظومة رادار بحري ، ومجموعة صواريخ بحر / بحر من طراز جبرائيل ، كما أن التكتيك الذي استخدمه الاريتريون في العمليات البحرية يفوق قدراتهم المحدودة .

وناقش الحاضرون الأسانيد القانونية والتاريخية لطرفي النزاع ، وخلصوا إلى حق اليمن السيادي في الجزيرة . وبحث المنتدون الآثار الاستراتيجية للنزاع مشيرين إلى الوساطة الدولية من خلال فرنسا وتوصلها إلى اتفاق تحكيم يعطي فرنسا دوراً أكثر من مجرد الوسيط ، خصوصاً ما يتعلق بدور فرنسا في ضبط الأوضاع في منطقة القرن الافريقي .

٣- المحور الثالث : الأطماع الدولية والصهيونية في البحر الأحمر واستراتيجيتها في السيطرة عليه :

ناقش المنتدون الأهداف المنشودة من وراء الوجود الغربي والوجود الاسرائيلي في البحر الأحمر . فبالنسبة للغرب ، فان الأهداف تتمثل في تأمين تدفق النفط ، منع السيطرة العربية على مضيق باب المندب ، تأمين حرية الملاحة عبر المضيق ، ممارسة الضغوط العسكرية على بعض دول المنطقة .

وبالنسبة لاسرائيل ، فان اهتمامها المبكر بالبحر الأحمر يرجع إلى كونه متنفساً هاماً خارج البيئة الجغرافية المحيطة بها ، ويفتح آفاق التعاون مع القارة الافريقية وجنوب شرق آسيا ، حيث كثفت اسرائيل وجودها في القارة الافريقية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والثقافية ، وساندت اريتريا في نزاعها مع اليمن حول جزر حنيش . ودخلت معها في اتفاقية للتعاون العسكري موجهة ضد السودان . وأشار المجتمعون إلى أن مستقبل الوضع في البحر الأحمر سيكون ذا طابع تنافسي مع صراع عربي – اسرائيلي ، وأن نتيجة هذا الصراع تبقى رهناً بالمعطيات والتفاعلات العربية والاقليمية والدولية .

وتناول المنتدون ايضاً سياسة اليمن تجاه البحر الأحمر والذي تعتبره بحراً عربياً اسلامياً ومهماً لأمنها القومي ، كما تنظر إلى التغلغل الاسرائيلي في البحر الأحمر على أنه مصدر تهديد للأمن والاستقرار في هذه المنطقة ، خاصة مع حالة التوأمة بين هذا التغلغل والنظرة المستقبلية للسياسة الاريترية ، وهو ما تم التعبير عنه من خلال التنسيق بين اسرائيل واريتريا في احتلال جزيرة حنيش الكبرى للسيطرة على مضيق باب المندب والذي يعتبر أرخبيل حنيش فيه صمام التحكم والأمان .

واستعرض المجتمعون التدابير التي اتخذتها اليمن لتعزيز أمنها في البحر الأحمر ، ومنها :

أ - اصدار قانون سمي « قانون البحر الأحمر والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة ، والجرف القاري عام ١٩٩١ .

ب- تحرك اليمن نحو العمل على ترسيم الحدود البحرية مع الدول الأخرى .

ج- رفض تدخل القوى الدولية في الشؤون الداخلية المطلة على البحر الأحمر .

ورغم ذلك أقر المنتدون بعدم وجود استراتيجية يمنية في البحر الأحمر حتى بعد مرحلة الوحدة ، مما يجعل اليمن منكشفة أمام الأساطيل الأجنبية القريبة منها .

٤- المحور الرابع : الوجود العسكري الدولي والاسرائيلي في البحر الأحمر وانعكاسه على الأمن القومي العربي :

استعرض المنتدون القواعد والتسهيلات العسكرية الممنوحة لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في الدول العربية المطلة على البحر الأحمر . كما ناقشوا المناورات المشتركة والاتفاقيات العسكرية الثنائية المبرمة بين دول عربية ودول غربية .

وبالنسبة للدور الاسرائيلي ، فقد أكد المجتمعون ان اسرائيل تسعى إلى تطوير علاقاتها العسكرية مع بعض دول البحر الأحمر سراً وعلانية ، وعلى الأخص مع اريتريا واثيوبيا . وقد خلص المنتدون إلى أن الوجود العسكري الأجنبي في حوض البحر الأحمر نتيجة وليس سبباً ، فهو نتيجة لضعف دول المنطقة ليس فقط عسكرياً ، بل ايضاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ، آخذين في الاعتبار الخلافات السياسية والحدودية القائمة بين دول المنطقة وضعف النظام الاقليمي العربي منذ أزمة الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ .

وسلم المنتدون بأن الوجود العسكري الأجنبي له ايجابياته وسلبياته ، ولكن السلبيات تفوق الايجابيات ، إذ انه يشكل اخلالاً بالتوازن الاستراتيجي في هذا البحر وتهديداً للأمن القومي العربي وليس فقط أمن الدول المطلة على البحر الأحمر .

٥- المحور الخامس : نحو مشروع قومي عربي لأمن البحر الأحمر :

ناقش المنتدون عدة مقترحات بشأن صياغة تصور استراتيجي عربي لحماية أمن البلدان العربية المطلة على البحر وتأمين الملاحة فيه وتحقيق التعاون والاستثمار المشترك لثروات هذا الممر المائي وفق مشروع عربي متكامل ، تتقاطع حوله الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية . ورأى المشاركون ان هذا المشروع يجب أن ينطلق من الدائرة الوطنية لكل دولة ومن دائرة التعاون الثنائي ، وكذلك من دائرة المشروع الوحدوي للدول المشاطئة ضمن أبعاده العربية والاقليمية ، وذلك في المجالات العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية والبيئية .

وتتلخص المقترحات التي طرحها المشاركون بالآتي : اقامة منتدى اقليمي للبحر الأحمر ، حل الخلافات القائمة بين دول البحر الأحمر العربية ، تكوين قوة عسكرية عربية للدفاع عن المصالح العربية في البحر الأحمر ، اعمار الجزر المهجورة والسواحل وتحصينها عن طريق تكثيف الوجود العسكري بها ، انشاء مناطق اقتصاديـة حرة بين دول البحر الأحمر العربية ، فتح الأسواق وتطوير المواصلات البحرية والبرية بين هذه الدول ، انشاء شركات مشتركة تتولى استخراج وتسويق ثروات البحر الأحمر ، الحفاظ على الأمن البيئي في البحر الأحمر والعمل على حماية البيئة فيه من التعديات التي تحدث من السفن التجارية أو الحربية ، برمجة إنهاء الوجود الأجنبي في البحر الأحمر والحد من منح القواعد والتسهيلات للقوى الأجنبية فيه ، التوسع في منح تسهيلات وقواعد للأساطيل العربية .

وناقش المنتدون أبرز المعوقات والتحديات المحلية والاقليمية والدولية التي تعترض سبيل أي مشروع عربي لأمن البحر الأحمر ، وتتمثل في : عدم الاستقرار السياسي في بعض دول البحر الأحمر ، الخلافات بين الدول العربية وخصوصاً الخلافات الحدودية ، القطرية الضيقة ، الحرب الأهلية الصومالية ، التغلغل الاسرائيلي في دول الجوار الافريقية ، ضعف التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية المطلة على البحر الأحمر ، الوجود العسكري الأجنبي في حوض البحر الأحمر ، المشروعات الأخرى الموازية التي يجرى الإعداد لها على المستوى الاقليمي كمشروع السوق الشرق أوسطية .